

تخطيط ورقابة المخزونات

مفاهيم عامة حول المخزون :

تعريف المخزون:

هو عبارة عن مجموع المواد التي تمتلكها المؤسسة، وهي مخزنة من أجل بيعها أو استعمالها في نشاط المؤسسة سواء كان عادي، أو متخصصا لعملية الإنتاج، وبعبارة أخرى هو عبارة عن مؤونة من المواد الأولية، سلع، منتجات تنتظر الاستعمال

المخزون هو عبارة عن مجموعة من السلع و الخدمات الداخلة في دورة الاستغلال لأي مؤسسة سواء التي تتمثل إما مدخلاتها وبالتالي تحويلها من خلال مرورها بالمراحل الإنتاجية أو بيعها على حالتها، وكذلك منتجاتها الموجهة لأسواقها المستهدفة .

المخزون هو عبارة عن مخزون السلع والأصول الذي يتم إدامته لأغراض مختلفة منها إعادة البيع الاستخدام في العمليات الإنتاجية، قطع الغيار والمواد الاحتياطية لأعمال الصيانة المختلفة، المواد والأصول الضرورية لإدامة العمليات التشغيلية في المؤسسة والواقع أن الاحتفاظ بالمخزون يعد أمراً مكلفاً جداً، فمؤسسات الإنتاج التقليدية تحفظ بحوالي 30% من منتجاتها في شكل مخزون، وتصل تكلفة الاحتفاظ بذلك المخزون إلى حوالي 25% من قيمته، وهذا تبدل المؤسسات كثيراً من الجهد لتنمية تكاليف المخزون عن طريق أمثلته والوفاء بطلبات العملاء

أنواع المخزونات

بحسب طبيعتها: ونجد ما يلي :

✓ **مخزونات المنتجات الناتمة الصنع:** يضم هذا المخزون المنتجات التي تسلم للزبائن دون تأخير (بسرعة)، وفي هذه المرحلة سواء أكانت هذه المنتجات مغلقة أم لا؟

✓ **مخزونات نصف مصنعة:** يضم هذا المخزون المجموعات المعدة (المهيئة) للتركيب، للتبديل أو الملحقات المصنوعة من قبل المؤسسة للصنع أو الموجهة للزبائن؟

✓ **مخزون المواد الأولية:** يضم هذا المخزون المواد الأولية، التصاميم الأولية، الأجزاء المشترات من قبل المؤسسة للموردين؛

✓ **مخزون الصيانة:** ويضم مجموع قطع الغيار للآلات أو مراكز العمل؛

✓ **مخزون الأدوات والمعدات:** وهو يضم الأدوات والمعدات الضرورية للصنع.

أنواع المخزونات على أساس الوظيفة التي يؤديها المخزون كما يلي:

- مخزون تم تكوينه من عملية الشراء الخارجي من الموردين أو من إنتاج المؤسسة ويؤدي هذا النوع من المخزون وظيفة أساسية تتمثل في تحقيق وفرات الشراء حيث يتخذ شكل حرص.
- المخزون الذي يتم تكوينه والاحتفاظ به لمقابلة الاستخدام المتوقع من ذلك الصنف. ووظيفة هذا النوع من المخزون هو تسوية جدول الطلب على عوامل الإنتاج ومن ثم الحد من تذبذب حجم الإنتاج وفقاً لتقلبات التي تحدث في مستوى الطلب على المنتجات.
- مخزون الأمان: أو حد الأمان وهو يمثل حجم معين من المخزون و الذي يشكل احتياطي لمواجهة بعض المشاكل التي تواجه المؤسسة:
 - ✓ من حيث احتمال تأخر وصول الكميات المطلوبة من الصنف المعين. إما بسبب تأخير المورد نفسه أو لظروف الطريق و الشحن؛
 - ✓ أو لمواجهة مشكلة زيادة معدل استخدام الصنف المعين عن المتوسطات المتوقعة والمخططة سابقاً.
- مخزون تحت التشغيل: هو ذلك المخزون الذي ينتقل من عملية الإنتاجية إلى أخرى حتى قام الانتهاء منه (فريدة)

د汪ع و مخاطر الاحتفاظ بالمخزون

اولاً : د汪ع الاحتفاظ بالمخزون

تختلف الأهمية النسبية لأسباب الاحتفاظ بالمخزون من مؤسسة لأخرى و من صنف لآخر يمكن إجمالها في ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

أ- التأمين والحماية ضد المخاطر : طبقاً لهذه المجموعة من الأسباب تظهر الحاجة إلى الاحتفاظ بالمخزون نتيجة رغبة المؤسسة في الاحتياط للظروف غير المتوقعة أو تلك التي لم تؤخذ في الحسبان عند إعداد خططها الإنتاجية.

ومن أهم هذه الأسباب: احتمالات زيادة حجم الطلب الفعلي من بعض الأصناف على حجم الطلب المتوقع عليها بسبب عدم الدقة في التقدير التغير المفاجئ في اتجاهات المستهلكين، فعالية الجهود التسويقية في جذب عملاء جدد أو فتح أسواق جديدة، تغيرات فجائية في مواصفات السلع البديلة تغيرات فجائية في أسعار السلع البديلة أو المكملة أو حتى المستقلة وغيرها من الأسباب. احتمالات طول فترة الانتظار فترة التوريد الفعلية عن متوسط فترة الانتظار المتوقعة لأي سبب من الأسباب وهي كثرة في الحياة العملية. - تغير الاحتياجات من المواد من فترة لأخرى نتيجة بعض المشكلات الفنية في التصنيع مثل الفروق في وثيرة الإنتاج بين

المراحل الإنتاجية. احتمالات تلقي المؤسسة لطلبات طارئة أو أوامر مستعجلة من عملائها ورغبة المؤسسة في الوفاء وكسب ولاء العملاء.

ب - الاستقرار والاستمرار تظهر هذه المجموعة من الأسباب في المؤسسات الصناعية نظراً لرغبتها في استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة استغلاً أمثلاً. المرونة في التخطيط وجدولة العمليات الإنتاجية من خلال توفير المواد الالزمة لمقابلة التوسعات المرتقبة بالقدر المناسب. - الموازنة بين معدلات الإنتاج بين المراحل الإنتاجية المختلفة، وذلك عن طريق الاحتفاظ بالكميات المناسبة من المواد تحت التشغيل. - تحقيق الثبات والاستقرار النسبي في كل من حجم العمالة ومعدلات الإنتاج، وذلك من خلال الإنتاج بمعدلات ثابتة والاحتفاظ بالكميات الإضافية لحين الحاجة إليها. - تحسين مستوى خدمة العملاء وكسب ثقتهم عن طريق السرعة في مواجهة التغيرات في طلباتهم.

ت تحقيق وفرات اقتصادية بالمؤسسة وفورات داخلية وأخرى خارجية، وهي ترغب في الاستفادة منها حتى تخفض من تكاليفها أو تعظم أرباحها،

ومن بين هذه الأسباب: الاستفادة من خصم الكمية، فخصم الكمية مصاحب للشراء بكميات كبيرة، لكن هذا القرار يتطلب الموازنة بين الوفورات التي يحققها الخصم والتكاليف التي تتحملها المؤسسة مقابل الاستثمارات الضخمة في المخزون. الاستفادة من تقلبات الأسعار الناتجة عن المضاربة في السعر. الاستفادة من الوفورات الناتجة من تحسين مستوى الجودة، وفي هذه الحالة يكسب الأصناف المخزنة قيمة أكبر.

ثانياً: مخاطر الاستثمار في المخزون

أ- مواصفات رغبات طالبيها بسبب تغير الرغبات أو تغير السلوكيات عند التقادم يقصد بالقادم عدم توافق مواصفات المواد المخزنة مع المستهلكين أو ظهور بدائل جديدة تطرد القديمة من الأسواق.

ب- التلف أو عدم الصلاحية ينبع التلف عن اختلاف خصائص المواد المخزنة المتعلقة ببيئة التخزين وخصائص بيئة التخزين (الفراغات التخزينية) نفسها.

ت- السرقة أو الفاقد تسبب السرقة في خسائر أكيدة، قد يتسبب الفاقد في خسائر كذلك ويظهر هذا جلياً في الفاقد غير التكنولوجي أو زيادة معدل الفاقد المسموح به عن الحد الأعلى.

ث- تغيرات الأسعار : هي الأخرى تتسبب في الخسائر إذا كانت هذه التغيرات في غير صالح المؤسسة. 58 ج المخاطر المرتبطة بالاستثمار: الاستثمار في المخزون بأقل أو أكثر من الحد الأمثل قد يتسبب في خسائر . ملاحظة: نلاحظ أن دوافع الاستثمار في المخزون ومخاطرها مبنية على العلاقة تكلفة عائد. تمويلها.

ج- تحديد حجم الاستثمار المطلوب لتوفير هذه الأصناف ومصادر

أهمية المخزون:

1- التأمين والحماية من المخاطر وتظهر نتيجة الحاجة للاحتفاظ بالمخزون في الحساب عند إعداد المؤسسة لخطتها الإنتاجية والتسييرية ومن أهم الأساليب التي تدخل ضمن هذه المجموعة ما يلي: - حماية المنشأة من التوقف عن تأدية نشاطها وما يتربّع عليه من خسائر مادية ومعنوية. احتمالات تلقي المؤسسة لطلبات طارئة من عملائها ورغبتهم في تجنب ما قد يحدث من عدم الوفاء بتلك الطلبات في مواعيدها . تغطية الأخطار الناجمة عن عدم قدرة الموردين في بعض الحالات عن تلبية احتياجات المؤسسة في الوقت المناسب. التقليل من عدد الطلبيات أي شراء كميات معتبرة للاستفادة من مختلف الامتيازات.

2- الاستقرار والاستمرار يتعلقان أساسا برغبة المؤسسة في استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة لديها بأكبر كفاءة ممكنة وتحقيق نوع من الثبات والاستقرار النسبي، ومن أهم العوامل التي تساعد على الاستقرار والاستمرار ما يلي: المرونة في التخطيط وجدولة العمليات الإنتاجية من خلال توفير المواد الالزمة لمقابلة التوسعات المرنة بالقدر المناسب. تحسين مستوى خدمة العملاء وكسب ثقتهم عن طريق السرعة في مواجهة التغيرات في طلبائهم دون تأخير أو تعطيل في المؤسسة. يساعد على تثبيت العمالة ويظهر ذلك جليا في الصناعات الموسمية حيث يمكن من توزيع الطلبات على مدار السنة بمعدل ثابت مما يساعد على استقرار العمالة وعدم الاستغناء عنها في مواسم الركود.

3- تحقيق وفرات اقتصادية : دراسة نظرية لتسهيل المخزونات وتكمّن هذه الأهمية في رغبة المنشأة في تحقيق بعض المنافع الاقتصادية سواء في شكل أرباح أو في صورة تخفيضات للتکاليف والأضرار المرتبطة بالمخزون، ومن بين العوامل المؤثرة في ذلك ما يلي :

الاستفادة من خصم الكمية ، فكثيرا ما يقوم الموردون بتخفيض أسعار البيع في حالة قيام العميل بشراء كميات كبيرة ، وفي مثل هذه الحالة قد تجد المنشأة أنه من الأفضل الشراء بكميات كبيرة للاستفادة من هذه الميزة .

الاستفادة من تقلبات الأسعار في السوق ، غالبا ما يشار إلى هذا الدافع من دوافع التخزين باسم المضاربة ومضموها . قيام المنشأة بشراء كميات معينة من بعض المواد في أوقات انخفاض أسعارها وتخزينها بقصد بيعها مستقبلا عند ارتفاع الأسعار في السوق

تخطيط المخزون

تعريف تخطيط المخزون :

التعريف الأول : هو عملية التنبؤ بالاحتياجات المطلوبة من المواد والسلع في ضوء الطلب المتوقع وفي حدود الإمكانيات المتاحة ، وفقاً لظروف السوق وضمان توفير تلك المواد في الوقت وبالكمية المناسبين ، وبالأسعار المعتدلة.

التعريف الثاني: ينظر إلى التخطيط في الإدارة بصفة عامة على أنه النشاط الذي يختص بتحديد معلم الطريق المؤدي إلى تحقيق هدف أو أهداف معينة

التعريف الثالث هو عبارة عن اخذ قرار متقدم عن العمل الذي يجب القيام به في المستقبل وكيف و متى سيتم القيام بهذا العمل ..

التعريف الرابع : هو عملية إعداد القرارات للقيام بعمل ما في المستقبل لتحقيق أهداف معينة بوسائل ذات فاعلية عالية (بشرى، صفحة 9)

مراحل تخطيط المخزون

- مراحل تخطيط المخزون:

1 - **مرحلة إعداد المخزون :** وتعلق بتقدير الاحتياجات في حدود الإمكانيات ومستويات الطلب وظروف السوق ، بما يضمن استغلال المساحات المتاحة في المخازن وعدم تحميد الأموال على شكل مخزون . في الوقت المناسب ومن مصدر التوريد المناسب وبالأسعار المناسبة للتخزين وتحفظ في المكان المناسب .

- **مرحلة الحصول على المخزون :** وتعلق بالشراء الفعلي للمواد والكميات المطلوبة بحيث تصل إلى المخازن

3 - **مرحلة الاحفاظ بالمخزون :** وتعلق بتخزين الكميات الواردة للمخازن في ظروف تخزينية ملائمة بما يضمن المحافظة على صلاحية هذه المواد والكميات لتكون جاهزة للاستخدام والصرف عند الطلب .

4 - **مرحلة تداول المخزون :** وتعلق بعمليات الاستخدام والصرف للمخزون وتحويله من مخزون لآخر ومن قسم لآخر وعمليات أخرى مثل: صرف للإرادات أو الأقسام الطالبة وحسب خطة المؤسسة .

5 - مرحلة إستهلاك المخزون : و تتعلق باستخدام المواد المخزونة في العمليات الإنتاجية أو التشغيلية أو عمليات بيع و تصرف المخزون إلى المستهلك المشتري ، كما تتضمن مرحلة الإستهلاك عمليات إتلاف المخزون بعد استهلاكه ، في بواقي الإنتاج والمخلفات الصناعية وفي المرحلة الأخيرة التي تنتهي فيها إرادة المخازن علاقتها بمواد المخزونة (دربيهم، 2013/2014)

العوامل المؤثرة في تحطيط المخزون

البيانات المنظمة: يحتاج من يقوم بعملية التخطيط إلى الاطلاع على سجلات المخزون والمبيعات، وقد تكون هذه المعلومات موزعة بين عدة أقسام، مثل قسم المحاسبة وقسم التوريد ونقطة البيع، لذلك لا بد من تجميعها معًا وتنسيقها لتعطي الصورة المناسبة من أجل تحطيط جيد.

وجود نظام حواسيب: تعمل الحواسيب على تسهيل أعمال متابعة البضاعة وطلب التوريد، وكذلك تعمل الأنظمة الآلية بشكل تلقائي ودقيق، حيث عادة ما تقع أخطاء بشرية متعلقة في إحصاء المخزون أو طلب التوريد.

تأهيل الموظفين: على الرغم من أن الأنظمة الحواسيب تعمل بدقة وتسهل عملية متابعة المخزون، إلا أنها تتطلب بعض المهارات من الموظفين كي تعمل بشكل جيد، حيث يطلب من الموظفين إدخال البيانات وإدارتها.

المخزون القابل للتلف: عادة ما يشتمل هذا النوع من المخزون على المواد الغذائية والجمالية، حيث يكون لها تاريخ صلاحية محددة، ويطلب أمر إدارتها والتخطيط لها مهارات عالية في تحديد مواعيد التوريد بناءً على المبيعات، وذلك لتفادي تلفها في المستودع.

الاعتماد على التكنولوجيا: تساعده التكنولوجيا القائمين على المخزون في اتخاذ القرارات، ولكنها لا تحل محلهم أبدًا، ولذلك يجب التعامل معها كونها عاملًا مساعدًا فقط.

تعدد المستودعات: يعد توزيع البضائع على عدة مستودعات من أكبر التحديات التي تواجه تحطيط المخزون، خصوصاً على مستوى إدارة المخزون وتلبية طلبات التوريد في وقتها المحدد.

الجرد الدوري: يؤدي الجرد الدوري إلى وقف أعمال المستودع ليوم واحد على الأقل، وهذا بدوره ينعكس على الإيفاء بمواعيد التوريد والتصدير للمخزون.

تغير الموظفين: عند وجود موظف تحطيط مخزون لفترة زمنية طويلة يكون على اطلاع بشكل موسع على المنتجات وطرق عمل الشركة، ولكن في حال توظيف شخص آخر حتى إن كان يمتلك الخبرة يحتاج بعض الوقت من أجل التأقلم مع بيئة العمل الجديدة. (الجوازنة، 2022)

تكاليف المخزون

1- تكاليف تحضير الطلبيات أو إصدار الطلب : تتمثل هذه التكاليف في إجراءات الشراء التي تقوم بها المؤسسة ، بداية من الإعداد والتحضير لدخول السوق إلى غاية تفيذه، وتعتبر هذه التكاليف ذات صفة إدارية (عمليات إدارية) متمثلة في مصاريف التحضير و المتابعة ، و إصدار الطلبيات و مصاريف الاستلام و التفريغ و المراقبة و الكمية، والتوعية إضافة إلى محاسبة الحركات و تسوية الفواتير. الطلبيات .

2- تكاليف الاحتفاظ بالمخزون تتضمن هذه التكاليف أعباء مالية و أعباء التخزين (1) أعباء المالية: تتمثل في الفائدة على رأس مال المستثمر في المخزون في حالة الاقتراض من المؤسسات المالية أو تجميد جزء من رأس المال المؤسسة في تمويل المخزون. و هو يعتبر تمويل ذاتي. ب أعباء التخزين هي الأعباء المتعلقة بحفظ و صيانة الأصناف المخزنة كالمراقبة ، تكاليف الإيجار ، تكلفة التقادم الزمني، و تدهور قيمة المخزون، حيث إن هذه التكاليف تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة. ترتبط تكاليف الاحتفاظ بالمخزون ارتباطا مباشرا بحجم المخزون الموجود لدى المنشاة.

3- تكاليف نفاذ المخزون تشمل كلف النفاذ على فقدان الإرباح وفقدان رضا الزبائن، وربما سمعة المنظمة، حيث يتسبب النفاذ عن طريق توقف العمليات الإنتاجية ، أو عن طريق توقف التوريد للمواد، أو نفاذ المواد الموسمية. كما تمثل أيضا تكاليف العمل الإضافي، و تكاليف الأعمال الإدارية و الكتائية الخاصة . (بشرى، صفحة 42)

مراقبة و تقييم المخزون

أولا جرد المخزونات :

أولا - تعريف الجرد:

التعريف 1 عملية الجرد تعني حصر للمخزون الفعلى وتدقيق الرصيد الدفتري والتأكد منها كما ونوعا وتواجدا وضبطه بصورة فعلية، ثم ترصيده على ضوء النتائج الفعلية.

التعريف 2: يعرف على أنه مراجعة كميات المخزون من الأصناف المختلفة التي تتم بطريقة منتظمة أو بين فترة وأخرى . التعريف يمكن تعريف الجرد بأنه فحص كميات تجميع الأصناف المحفوظة في المخازن في نهاية فترة زمنية وتسجيل نتائج تلك العمليات في قوائم خاصة تسمى قوائم الجرد.

التعريف 4 : تعرف الشركة الوطنية للمحاسبة جرد المخزون بأنه يشمل على إحصاء وعد شامل لجميع السلع المواد واللوازم، متوج نصف مصنع قيد الإنجاز، متوج تام في حدود دورة أي من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر.

ثانياً - أهداف الجرد:

مطابقة نتائج الجرد حيث الرصيد مع السجلات المخزنية لمختلف الأصناف الموجودة في المخازن؛

التأكد من أن السجلات المخزنية والأرقام المسجلة فيها وأصناف المواد الموجودة فيها دقيقة ومطابقة لما هو موجود فعلاً؛ اكتشاف أخطاء العمليات المخزنية وكذلك أية محاولة للغش أو السرقة وغيرها من الحالات الغير الاعتيادية التي تواجه المخزون؛ التعرف على مواطن الخلل في أنظمة التخزين والتخطيط وكذلك في إجراءات الرقابة المتبعة هل هي صحيحة وأن الخطط تسير بما هو محدد ويتم ذلك من خلال زياد الموجود فعلاً عن الأرصدة المسجلة في السجلات أو نقصانه عنها.

- أنواع الجرد:

يمكن تقسيم جرد المخزن إلى خمسة أنواع رئيسية وفقاً للمعيارين هما:

- درجة مطابقة الأرصدة بضم نوعين من الجرد هما:

1-1 - الجرد الفعلي. يقصد به احضر المباشر للمخزون من الصنات المختلفة الموجودة بالمخازن ومطابقته مع أرصدة السجلات والبطاقات حيث تتم العملية بالمشاهدة الفعلية للمخزون وسجلاته وبالرغم من الجهد والوقت الذي يتطلبها إلا أنه أسلم وأدق أنواع الجرد. ونظراً لتكليفه المرتفعة تحاول المؤسسة تطبيقه في الأوقات التي يصل فيها المخزون إلى أقل ما يمكن، ويكون على الأقل مرة كل سنة، أما في المخازن الفرعية والصغيرة الحجم فيجري لعدة مرات وذلك لأهميته وينقسم إلى ما يلي:

1-1-1 - الجرد الفعلي الكامل هو الجرد الذي يشمل جميع المخزونات سواء بالمخازن الرئيسية أو الفرعية أو خارجها في موقع الإنتاج أو التسويق غالباً يتم في نهاية السنة بهدف الوصول إلى قيمة المخزون السامي وذلك الإعداد الحسابات الختامية.

1-1-2 - الجرد الفعلي الجزئي يقتصر على بعض الأصناف أو بعض المخازن دون غيرها وذلك لمعرفة تلك الأصناف وصلاحتها عملية الجرد الجزئي، ويحدث الجرد الجزئي في الحالات التالية: سرقات، اختلاس تلاعب ... إلخ . يعود الجرد الفعلي بالمنفعة الكبيرة على المؤسسة إلا أنه هناك عيوباً أهمها ما يلي:

- قد يتسبب في تعطيل العمل لمدة طويلة، لهذا نقوم الكثير من المؤسسات بهذا النوع من الجرد عندما تقل كمية الأصناف المخزنة حتى لا تستغرق مدة طويلة؛ يصعب تسوية الفروق العملية القديم المكتشفة من جراء عملية الجرد؛

- قد تؤدي دراسة الفروق دراسة أسباب العجز وتتبعه إلى تأجير إعداد الحسابات الختامية للمؤسسة

2-1- الجرد المحاسبي (الدفترى) يعني مطابقة أرصدة السجلات الدفترية للمخزون مع الأرصدة المشتبة في إدارة الرقابة على المخزون كما يعرف على أنه عبارة عن مطابقة الأرصدة الدفترية بين سجلات المخازن من حيث الأرصدة والقيم الموجودة لدى الإدارة المالية".

للجرد المحاسبي مزايا عديدة نذكر منها ما يلي:

- لا توجد حاجة إلى وقف العمليات في المخازن أو منع التعامل معها أثناء الجرد؛

- يمكن الاستمرار بالتنفيذ في الدفاتر للكميات الواردة والصادرة دون أي تعطيل للعمل المحاسبي؛ يمكن إتمام الجرد على نفس السجلات، وإذا ظهرت أي اختلافات أو فروق يمكن البحث عنها، تحديد أسبابها وتعتبر من أهم مميزات الجرد المحاسبي لأن من عيوب الجرد الفعلى أن كل الفروق تعلم في وقت واحد، ولا يوجد الوقت الكافى للتحري عن الأسباب؛ يمكن تسوية الزيادة والعجز في السجلات أول بأول بحيث تبقى متفقة دائماً مع الرصيد الفعلى، ومن ثم تتجنب مشاكل إجراء التسويات الالزمة في نهاية السنة دفعة واحدة

. 2 - توقيت إجراء الجرد يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية وهي: الجرد الدوري، الجرد المستمر، الجرد المفاجئ ويمكن تلخيصها كالتالى :

2-1-2 - الجرد الدوري يقصد به الحصر الشامل لجميع الأصناف الموجودة في المخازن في تاريخ معين وعادة ما يكون هذا التاريخ في نهاية السنة المالية، غالباً ما يستغرق هذا الجرد فترة تتراوح ما بين أسبوع وأسبوعين تتوقف خلالها جميع عمليات الصرف والاستلام في المخازن وذلك ضماناً لدقة الجرد، ويناسب أسلوب الجرد الدوري المخازن الصغيرة والمتوسطة الحجم، أما تلك التي تحتوى على عدد محدود من الأصناف، وذلك نتيجة ما يتطلبه القيام بهذا الجرد من وقت طويل نسبياً، وما يستلزم من جهود وخيرات في تقييم الأصناف المخزنة، وتحليل أسباب الفروقات بين الأرصدة الدفترية والفعالية إن وجدت.

. مزايا وعيوب الجرد الدوري

- مزايا الجرد الدوري: يمكن تلخيص مزايا الجرد الدوري فيما يلي:

سهولة التطبيق يتم فيه الحصر الفعلى الموجودات المخزنة قبل إعداد الحسابات الختامية مما يساعد في تقييم وتحديد قيمة المواد المخزنة في نهاية الفترة (بضاعة آخر مدة)؛ قصيرة . هذا الجرد مناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تتم عملية الجرد المحتويات مخازنها خلال فترة

عيوب الجرد الدوري: يمكن تلخيصها فيما يلي:

يحتاج لوقت طويل لإنجازه، يحتاج إلى إيقاف العمل خلال فترة الجرد مدة طويلة مما يؤدي إلى توقف عملية الإنتاج والبيع وبالتالي ضياع فرصة كبيرة على المؤسسة قد يحتاج لوقت إضافي في حالة اكتشاف تفاوت كبير بين موجودات المخازن وبين الرصيد الدفتري، مما يؤدي إلى تأخر إعداد القوائم المالية والحسابات الختامية.

2- الجرد المستمر : يتم هذا الجرد على مدار السنة طبقاً لبرنامج زمني محدد للمجموعات المختلفة من الأصناف المخزنة على أن يراعي الانتهاء من جرد جميع الأصناف مع قرب انتهاء السنة المالية للمؤسسة، ويعتاز هذا الأسلوب عن الجرد الدوري في أنه لا يتطلب إيقاف العمل بالمخازن أثناء الجرد، حيث يمكن اختيار أوقات الركود على الطلب من بعض الأصناف الجردتها وغالباً ما يكون هناك بعض الوقت أمام القائم بالجerd المراجعة أرصدة المخزون أكثر من مرة إن اقتضى الأمر مما يزيد من احتمالات دقة النتائج والتعرف على أسباب الانحرافات.

2-3- الجرد المفاجئ ويعرف أيضاً باسم غير المعلن عنه، وغالباً ما يكون الهدف هذا النوع من أنواع الجرد التفتيش أو الرقابة المباشرة على حركة الأصناف المخزنة، وقد يقوم به مدير المواد أو رجال الإدارة العليا على عينة من المواد يتم اختيارها عشوائياً من بين الأصناف الأكثر أهمية في المؤسسة أو تلك التي تكون أكثر عرضة للتلاعب، وذلك بهدف التأكيد من سلامة عمليات الصرف والاستلام والقيد في سجلات المخازن، ولا يوجد وقت محدد لإجراء هذا النوع من الجرد بمعنى أنه يتم قبل أو أثناء أو بعد الجرد الشامل سواء كان دورياً أو مستمراً.

ثالثاً: مقومات نجاح الجرد ومستنداته

1. مقومات نجاح الجرد

إن نجاح الجرد وفعاليته يعتمد على تحقيق بعض الاعتبارات منها:

تحقيق الشمولية يشمل الجرد جميع موجودات المخازن سواء المواد والسلع الجديدة، أو المواد والسلع المستعملة أو القديمة أو التالفة مع مراعاة جرد كل نوع بمفرده ويعين أيضاً جرد جميع العناصر الموجودة بالمخازن حتى ولو لم تكن مملوكة للمؤسسة ولكن ينبغي أن تحفظ مثل هذه الوحدات في أماكن خاصة بها بعد حصرها.

. إيقاف مباشرة عمليات الصرف والاستلام أثناء الجرد لحين الانتهاء منه؛

. مراعاة التسويات الجردية الالزامية ويفضي ذلك ما يلي: حصر البضائع تحت الفحص والاستلام التي دخلت المخازن وتم إضافتها أو قيدها بحساب المخازن؛

حصر البضائع التي توجد في الطريق أو التي أرسلت للإصلاح ولم ترد إلى المخازن بعد أو التي أغيرت من المخازن قبل الجرد وعموماً جميع الوحدات التي ظهرت في الأرصدة ولا توجد في المخازن أثناء الجرد؛

كفالة الإشراف الدقيق على قوائم اجرد من القائمين باجرد حرصاً على عدم ازدواج القوائم أو عدم دقتها؛

إتباع طرق سلمية وواضحة في تقييم الجرد.

تحقيق المسؤولية يتم تعين المسؤولية عن الجرد وتقسيم العمل بينهم وتحديد اختصاص كل منهم وتبعيتهم في الإشراف، ويكفل ذلك دقة التنفيذ وتجنب ازدواج الجرد ويعتبر الجرد من المسؤوليات الأساسية لمدير المخازن حيث يعتبر مسؤولاً عن تحديد إجراءاته وتوقيته ومتابعة نتائجه شخصياً.

2. مستندات الجرد

إن المستندات المستخدمة في إجراء الجرد غير ثابتة فهي تتماشى مع احتياجات وظروف المؤسسة، لهذا سوف نكتفي بذكر أهم المستندات التي يتطلبها جرد المخزون من حيث طبيعة البيانات التي تحتوى عليها وكذلك الغرض وهي كالتالي :

1 - بطاقات الصنف : وتحتوى على البيانات التالية: اسم الصنف والرمز أو رقم الجزء، صفة الصنف، الموضع في المخازن الكميات الواردة، تاريخ التسلیم، الكميات الصادرة، تاريخ الإصدار والرصيد المتبقى، رقم الحساب الذي يجب أن يحمل به لصنف. إلى جانب أغراض الجرد فإن بطاقة الصنف تفيد الحالات التالية: إظهار الكمية أو الرصيد المتبقى من الصنف في تاريخ محدد؛ المراجعة على سجلات المخازن، حيث يجب أن تتصف الكميات الموضحة بالبطاقة مع الأرصدة المسجلة في دفتر أستاذ المخزون

2- إذن صرف المواد: يجب أن لا تخرج المواد من المخازن إلا بوجوب مستند معتمد يطلق عليه اسم إذن الصرف ويحتوى هذا المستند على عدة بيانات أهمها ما يلي: تاريخ ورقم الإذن، وصف المواد أو الأجزاء المطلوبة أو رموزها رقم الحساب الذي سيحمل بالمواد، الكمية المطلوبة، تاريخ التسلیم، اسم الجهة الطالبة، التوقيع أو اعتماد من جهة الاختصاص.

3- نموذج رد المواد إلى المخازن المواد المسترجعة إذا كانت مطابقة للحالة التي كانت عليها عند إصدارها من المخازن فإن الحساب الذي سبق أن حمل بها يصبح ذاته المواد بالقيمة نفسها، كما يجب إرسال نسخة من النموذج إلى الموظف المختص بسجلات المخازن لإثبات عملية الرد، أما إذا كانت تلك المواد المسترجعة قد تعرضت للتلف فإنها ترجع للمخازن على أنها خردة، وتسجل في نموذج المواد المسترجعة المستعملة.

4- سجل المخازن يطلق عليه اسم أستاذ المخزون، ويحتوى هذا السجل على البيانات عن كل صنف من المواد المستخدمة في المؤسسة من حيث الكميات المطلوبة، الكميات الواردة، الرصيد المتبقى والاحتياجات الإجمالية من كل صنف، كما يوضح الكميات

المطلوبة التي لم يتم تسليمها بعد، والكميات المحتجزة المقابلة أوامر الإنتاج التي لم تصرف بعد المخازن، وأيضاً الكميات المتاحة للاستعمال مستقبلاً.

5- قوائم وبطاقات الجرد تستخدم بطاقات الجرد كخطوة تمهيدية لأعداد قوائم الجرد حيث تعلق تلك البطاقات على كل صنف يتم جرده، ويوضع بوجه البطاقة البيانات الخاصة بالصنف أثناء الجرد إذا حدثت أي عملية تسليم أو صرف، عملية فإن قوائم الجرد تحتوي على البيانات التالية:

رقم القائمة؛ - تاريخ الجرد؛ - مكان الجرد ومكان الصنف في المخزن؛ - رمز الصنف أو رقمه ووحدة التداول أو القياس؛ - الكمية الموجودة بالمخازن وقت الحدي حالة الصنف (جديد، مستعمل، تالف)؛ - فرق رصيد سجل المخازن عن الرصيد الفعلي والقيمة المالية لهذا الغرض وملحوظات القائم بالجرد

تقييم المخزونات:

ويقصد بـتقييم المخزونات منح ما تبقى من السلع ومواد وخدمات قيمة وبسعر بعد الانتهاء من عملية الجرد في آخر مدة ويعتبر آخر عن التقييم المخزونات، وكذا الرصيد المتبقى منها

عملية التقييم تشمل على الخطوات التالية: 1 - تحديد كمية المخزونات 2 - اختبار السعر المناسب لإجراء التقييم؛ 3 - استخدام الكميات والأسعار لتحديد قيمة عناصر المخزون إن عدم الدقة في أي خطوة من الخطوات السابقة تؤدي إلى الحصول على مخزون أقل أو أكثر من قيمته وهذا إما يترتب عليه في الحالتين وجود أخطاء في تقييم المخزون كما أن اختلاف تكلفة التموين أو تكلفة الإنتاج لسبب ما ومن وقت لآخر يطرح إشكالية التقييم خلال كل حركة مادية للمخزون، كذلك إن اختلاف أسس وطرق التقييم يؤدي لا محالة إلى اختلاف قيمة الصادر والرصيد من المخزون.

أسس تقييم المخزون:

- سعر السوق: توجد عدة تعاريف لسعر السوق ومنها: . سعر السوق هو سعر إحلال المخزون محل التقييم بمخزون له نفس الموصفات ومن نفس المصادر ؛ . سعر السوق هو السعر الذي ينظر أن تباع به البضاعة في المستقبل. من التعريف السابقة يمكن تعريف سعر السوق على أنه سعر الشراء الجاري في تاريخ الجرد.

- سعر التكلفة: ليس هناك اتفاق فيما يخص تعريف سعر التكلفة حيث أن البضائع المشتريات لا تشتري في تاريخ واحد، لذلك ظهرت مجموعة من الطرق الحساب تكلفة المخزون كل منها تلزم ظروف خاصة، كذلك إلى ذلك هناك جدل علمي فيما يتعلق

بطريقة حساب سعر التكلفة. وكما تختلف الآراء فيما يخص إدخال المصاريف الإضافية عند حساب تكلفة المخزون إلا أن في العادة من المتفق عليه أنه لا تضاف مصاريف المبيعات أو المصاريف المالية أو المصاريف الأخرى.

الرقابة على المخزون

اولا تعريف الرقابة على المخزون

تعريف. : هي الرقابة على جميع العمليات التي تتعلق بالطلب والاستلام والتخزين والتسليم ؟

هي الوسيلة التي يمكن بها تدبير كميات المواد المناسبة وفقاً للمواصفات المعينة في الوقت المناسب والمكان المناسب وبأقل تكلفة ممكنة ؟

هي أداة تجعل تنفيذ الخطة والبرامج الخاصة بإدارة المخزون سهلاً بصورة سلية طبقاً للسياسة التنفيذية المحددة لها .

هي مجموعة الأنشطة التي تراوحتها المستويات الإدارية المختلفة في مشروع معين أو مؤسسة معينة للتأكد من توافق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط في شتى المجالات وتقييم الانحرافات وتقصي أسبابها ومحاولة تصحيحها في حالة وجودها؛

ثانياً أهداف الرقابة على المخزون

التأكد من ضمان استمرار تدفق المواد والمستلزمات لتغطية الإنتاج؛ التأكد من أن تكلفة التخزين عند أدنى مستوى ممكن وعلى الأخص تكلفة المخزونات؛

تقليل المواد التالفة والضائعة والتي تنتج على الإهمال والسرقة

التنسيق بين نشاط التخزين والأنشطة الأخرى كالشراء والإنتاج والمبيعات بهدف تنفيذ الخطة.

ثالثاً مجالات الرقابة

الرقابة على الكمية تتم الرقابة على الكميات المشتريات هل هي مطابقة للكميات المطلوبة، كما تتم الرقابة على كميات المخزون الموجودة في المخازن ومدى مطابقتها مع الأرصدة الدفترية أو كشوف الجرد؛

الرقابة على القيمة: تتم عملية الرقابة بسبب كبر رأس المال المستثمر في المخزون، وتم الرقابة على القيمة اعتماداً على قيمة المخزون وحسابات المخزون السلعي؛

الرقابة على النوع: تتضمن درجة مطابقة المواد المشترات في المواصفات ودرجة صلاحيتها للعمل، إذن فهي تشمل وصف المواد لتفادي أخطاء في عملية استعمال المواد؛

الرقابة على الزمن نقصد به تحديد وقت الرقابة الدورية وفترات التوريد والانتظار، ووقت الفحص والاستلام والصرف وזמן النقل والتخزين ومراجعة المستندات و زمن ركود بعض الأصناف

الرقابة على التكاليف : أي الرقابة على تكاليف التخزين والشراء وتكاليف النفاذ، وتقوم الرقابة بتشغيل هذه التكاليف بعد حصرها والتعرف على أسباب زيادتها (عامر، 2015/2016، صفحة 11)

نماذج و طرق تقييم المخزون :

1. النماذج :

اولا : نموذج Wilson بدون انقطاع

هو نموذج كمية الطلب الاقتصادية يعتبر من أكثر النماذج استخداما من قبل العديد من المؤسسات السهولته و اعتماده على فرضيات واضحة. حيث يعتمد هذا النموذج على التموين الدوري الذي يستخدم كل كمية طلب من بداية الدورة إلى نهايتها. ويعبر عن مؤونة في انتظار استعمال لاحقا ، يستدعي الاحتفاظ به في شكل مخزونات لوقت استهلاكه ، يتطلب توفير أموال معتبرة لتغطية مختلف التكاليف المتعلقة به ..

- فرضيات النموذج

- الاستخدام و الطلب والمبيعات الثابتة.

-الفترة الزمنية بين الطلب البضاعة واستلامها فترة الانتظار ثابتة و معروفة.

-لا يمثل الفراغات المخصصة للمخزون ووسائل الشحن والتغليف قيودا هيكلية.

- تكاليف إصدار الطلب وتكاليف التخزين مستقلة عن أهمية الطلب.

- السعر معروف و ثابت ، و هو مستقل عن الكمية المطلوبة

- عدم وجود تكلفة نفاذ. -

مخزون الأمان معدوم

ثانياً : النموذج الياباني (kanban) لتقدير المخزون

نشأة نموذج kanban : نظام البطاقات او الحاويات ظهر عند تطبيق فلسفة الإنتاج في الوقت المناسب في شركة Toyota طريقة التسويق في العملية الإنتاجية تسمى بنظام كابان ، و هو مصطلح ياباني ترجمته (البطاقات) ، هذا النظام مرادف للمخزون الصافي أو الإنتاج بلا مخزون و مبدأه هو وضع الأجزاء في الحاويات و تحريكها ما بين وظيفة الإنتاج و وظيفة الاستهلاك . و بعد نظام كابان نظاماً معلوماتي ، بسيطاً يعتمد على البطاقات و الحاويات الصغيرة و الخفيفة الخاصة بالمواد الأولية اللازمة للعمليات التصنيعية عند سحب ،

و يوجد نوعان من البطاقات ، هي بطاقات الإنتاج وبطاقات الحركة (التحريكية) ، وتستخدم هذه البطاقات للإقرار و تحقيق الإنتاج و تعرف الأجزاء في الحاوية.

فنظام كابان هو شكل من إشكال تسويق التدفق المادي على أساس الوقت المناسب وفق بطاقات ترتكز على مبدأ الإنتاج حسب الطلب أي مبدأ التحريك هو العملي و احتياجاته . فهذا النظام جاء المحاربة المدرب في الموارد المادية التي يقع عليها التحويل

ثالثاً : نموذج ABC

- يُعرف نموذج ABC بأسلوب تحليل باريتو نسبة إلى المفكر الاقتصادي الإيطالي Pareto سنة 1842-1923. الذي وضع عدة قوانين اقتصادية أشهرها قانون باريتو .. يعتمد هذا الأسلوب في تصنيف المخزون على تقسيم المواد المخزنة إلى ثلاثة فئات متدرجة في الأهمية بحيث تبدأ بالفئة الأكثر أهمية و يرمز لها بالرمز A ثم الفئة المهمة و يرمز لها بالرمز B ثم الفئة الأقل أهمية و يرمز لها بالرمز C حيث إن إجراء التقسيم الثلاثي للمخزون يمكن أن يتم على أساس متغير أو أكثر من المتغيرات التالية :

- ✓ يتم الحصول على قيمة الاستخدام السنوي بضرب قيمة الوحدة في الكمية .
- ✓ تحديد الأصناف التي يتم استخدامها سنويا .
- ✓ تحديد كمية الاستخدام السنوي من كل صنف من الأصناف.
- ✓ تحديد قيمة او تكلفة كل وحدة يتم ترتيب الأصناف ترتيباً تنازلياً حسب قيمة الاستخدام السنوي لها
- ✓ يتم إعداد الترتيب المتعارض الصاعد لبيانات قيمة الاستخدام السنوي يحول الرقم الممثل لكل مجموع إلى نسبة مئوية من المجموع النهائي .
- ✓ يتم إعداد رسم بياني لتصوير الترتيب و تحديد الفئات

تصنيفات المواد وفق نظام الثلاثي : ABC

تحدد درجة أهمية المجموعة بحسب قيمة ما يستخدم من الصنف سنويًا و تستخرج القيمة على أساس متوسط الاستخدام السنوي من الصنف أو الاستخدام المقرر في السنة مضروباً في قيمة الوحدة . ويتم تصنيف المواد وفقاً لهذا النظام الثلاثي إلى المجموعات الآتية :

(1) مواد ومستلزمات ذات قيمة استخدام مرتفعة A

(2) مواد و مستلزمات ذات قيمة استخدام أقل نسبياً B

(3) مواد ومستلزمات ذات قيمة استخدام منخفضة C

استخدام طريقة ABC :

إن الهدف من هذه الطريقة هو تحديد نوع الصنف الذي يجب أن تتركز عليه كل الجهود من أجل تحقيق أعلى النتائج ، و يمكن تحديد هذا الاستخدام كما يلي :

(1) من حيث درجة الرقابة :

المواد في القسم (A) يجب إن تخضع لأقصى درجة ممكنة من الرقابة مع مراجعة دورية على فترات متقاربة المستوى المخزون منها ، و متابعة دقة ملائمة التوريد المتفق عليها

المواد في القسم (B) تخضع لرقابة عادية مع مراجعة دورية على فترات متقاربة المستوى المخزون المواد في القسم (C) تخضع لأقل درجات الرقابة مع مراجعة دورية على فترات متباينة لمستوى المخزون

(2) من حيث طبيعة السجلات المستخدمة :

المواد في القسم (A) يجب إن يتوفّر لها سجلات كاملة مع مراجعة حسابية مستمرة لهذه السجلات .
المواد في القسم (B) يجب أن يتوفّر لها سجلات عادية مع مراجعة حسابية متباينة لهذه السجلات . . . المواد في القسم (C) يوضع لها أبسط السجلات

(3) من حيث إجراءات الطلب والتوريد : مراقبة دقة للتالف والمرفوض منها

المواد في القسم (A) يجب أن تخضع للتحديد الدقيق للحجم الأمثل للطلبية و نقطة إعادة الطلب مع بذل الجهود المستخدمة لتخفيض فترات التوريد إلى أدنى حد ممكن

المواد في القسم (B) يجب أن يحدد لها الحجم الأمثل للطلبية ونقطة إعادة الطلب و لكن ليس بالدقة التي تتم بها المواد في القسم (A) المواد في القسم (C) لا تتبع أي سياسة علمية وإنما يتم تحديدها عشوائيا على حسب الحاجة إليها. تفيدنا هذه الدراسة التحليلية في تحديد الأصناف التي يتم الطلب عليها بأكبر نسبة مئوية في السنة ، كما تحدد أكبر الإمكانيات المتاحة للرقابة عليها ، و ذلك من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن عن طريق تدنية التكاليف (بشيء ، الصفحات 43-55)

2. طرق تقييم المخزون

إن حساب التكاليف والأعباء التي تدخل في حساب التكلفة النهائية للمنتوجات أو الطلبيات أو الأنشطة ، يجب أن تمر بعملية ترتيب ومراقبة المخزونات التي تدخل في تكوين المنتجات أو الأنشطة أو الطلبيات و المتابعة و الرقابة على المخزون تكون بتسجيل كل الإدخالات والإخراجات من المخزونات بشكل صحيح و هذا ما سوف نتطرق إليه في بحثنا من خلال تطرق لتكاليف الحقيقة و النظرية وكذا طريقة نفاذ المخزون .

1 : التقييم بالتكاليف الحقيقة

أولا طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة CMP

تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار قيمة الإدخالات و كمياتها و ذلك بضرب تكلفة كل وحدة لكل إدخال بتاريخ معين في عدد الوحدات التي دخلت في هذا التاريخ ، و مجموع . هذه القيم يقسم و يرجع بالكميات .

و يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1- التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال : و يتم الإخراج فيها بالتكلفة الوسطية المرجحة بعد كل عملية إدخال ، أي أن الإخراجات تختلف في عملية تقييمها وبعد كل إدخال تحسب هذه التكلفة و تقيم بها الإخراجات التي تأتي مباشرة بعدها ، ثم نعيد الحساب بعد الإدخالات المقبلة وتقييم بها الإخراجات التي تأتي بعدها . أن هذه الطريقة تقضي على المفروقات الوهمية و هو نوع من تحسين سعر المواد اي انها تجعل السعر مكيفا مع الأسعار الجديدة الموجودة في السوق .

2- التكلفة الوسطية المرجحة لمجموع الإدخالات : إن تقييم مجموع الإخراجات يكون بتكلفة وحدة مشتركة تحسب بعد دخول كل المشتريات أو إنتاج الفترة ، لذا فإن الإخراجات تسجل إثناء إخراجها بالكميات فقط و في آخر الفترة عند حجم الإدخالات تحسب بها التكلفة الوسطية المرجحة و تقيم بها الإدخالات تستعمل هذه الطريقة في حساب تكلفة الوحدات المنصرفة من المخازن و تحسب في آخر الفترة بعد الاطلاع على مجموع الإدخالات الحقيقة التي تتم في المؤسسة ، و نلاحظ ان هذه الطريقة الحساب مجموع الإدخالات و مخزون أول المدة ، فأنها تساهم في التخفيف من تأثيرات التغيرات

التي يمكن أن تخضع لها تكلفة الإدخالات ، و تحسب بها مجموع الإخراجات بنفس تكلفة الوحدة أو تكلفة مشتركة ، و بالتالي تسمح بالحصول على سعر تكلفة أقل تأثيراً بهذه التغيرات

ثانياً طرقتي FIFO و LIFO :

1 - FIFO (First In First Out) : طريقة ما يدخل أولاً يخرج أولاً

أي أن المواد التي تدخل أولاً تخرج أولاً ، إن مفردات المخزون التي تم شرائها ، أو إنتاجها أولاً يتم بيعها أولاً . و بالتالي فإن إن مفردات المخزون التي تبقى في المخازن في نهاية الفترة هي التي تم شراؤها ، أو إنتاجها حديثاً ووفقاً للافتراضات تستند عليه هذه الطريقة فإننا يمكننا ملاحظة ما يلي : إن وحدات المخزون المباعة أو المنصرفة للعمليات، ستكون من أقدم الوحدات شراء أو إنتاجاً ثم الأحدث منها ، و هكذا إن وحدات المخزون في نهاية الفترة ستكون من آخر مشتريات أو إنتاج ثم الأقدم منها ، و هكذا . إن المخزون في نهاية الفترة سيكون مقوماً بأحدث الأسعار في أو قرب - تاريخ نهاية الفترة الحاسبية أو بالأصح تاريخ الميزانية . إن تكلفة البضاعة المباعة ، أو تكلفة المواد المستخدمة في الإنتاج ستكون مقومة بأقدم الأسعار . إن في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار تؤدي هذه الطريقة إلى زيادة محمل الربح بلا شك وذلك لأن تكلفة البضاعة المباعة ستكون منخفضة

2 - LIFO (Last-in, First-out) : طريقة الوارد أخيراً الصادر

طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً تنظر المعايير الحاسبية الدولية و المصرية إلى طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً على أنها المعالجة البديلة لطريقة الوارد أولاً الصادر أو المتوسط المرجح للتكلفة عند حساب تكلفة المخزون في نهاية الفترة الحاسبية .

تفترض طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً. إن مفردات المخزون التي يتم شراؤها أو إنتاجها أخيراً يتم بيعها أولاً . و بالتالي فإن مفردات المخزون المتبقية بالمخازن في نهاية الفترة هي التي تم شراؤها أو إنتاجها أولاً و بناءً على هذه الافتراض يمكن ملاحظة ما يلي :

أ- إن تكلفة المخزون المباع ، أو المنصرف للعمليات ستكون مرتفعة في حالة اتجاه الصعود للأسعار، لأنها ستكون من أحدث مشتريات أو عمليات الإنتاج .

ب- بـ أن تكلفة المخزون في نهاية الفترة ستكون منخفضة في ظل الاتجاه التصاعدي للأسعار ، لأن وحدات هذا المخزون ستكون من مخزون بداية الفترة و أقدم مشتريات أو الإنتاج . إن هذه الطريقة ستحقق محظوظاً ارتفاعاً في المخزون أولاً الصادر أولاً ، في حالة اتجاه الصعود للأسعار المخزون

2 : طريقة التكلفة النموذجية (المعيارية)

هي طريقة عليها محاسبة المواد باستعمال برامج تقديرية معدة مسبقاً حسب الظروف المتوقعة اقتصادياً و مالياً و بعد تنفيذ البرامج تقوم المؤسسة بتحديد التكاليف الحقيقة و بعد ذلك تتحسب الفروقات بينها و بين التكاليف المحددة مسبقاً . إن استعمال هذه الطريقة لا يؤدي إلى الاستغناء عن حساب التكاليف التي تعتبر فعلية من أجل ملاحظة الفروقات التي تعتبر مهمة، كما تسمح بعملية الرقابة على تكاليف المخزون " . و تمثل مهام التكلفة المعيارية في مايلي :

- مساعدة في التسعير المنتجات و الخدمات

-مساعدة في اتخاذ القرارات الكفيلة في الحد من هذه الانحرافات .

-مساعدة في التخطيط مساعدة في فرض الرقابة الفعالة .

- مساعدة في تحفيز أقسام الشركة .

- استخدام الموارد المتاحة اقتصادياً

3: طريقة سعر

تعتمد هذه الطريقة على حساب تكلفة المواد المستعملة و التي تأخذ من المخزون ليس على أساس قيمتها الحقيقة بل على أساس القيمة التي تتتكلفها عملية تعويض هذه المخزونات المستهلكة ، بعبارة أخرى التكلفة السوقية لنفس الكمية و النوع من المواد في تاريخ استعمالها حتى تكون تكلفة الإنتاج فعلية وتطابق مع مستويات الأسعار في السوق، وهناك من يعتبر هذه الطريقة أحسن طريقة موضوعية يجب استعمالها في تقييم اخراجات المخزون لما لها من تأثير على الأرباح ، و باستعمالها فان الأرباح الحصول عليها تكون اقتصادياً حقيقة ، عكس الطرق الأخرى التي تكون مجرد أرباح اسمية و غير حقيقة ، إلا انه يمكن الملاحظة بان المواد قد يتأثر و خاصة في المؤسسات التي تخضع للمنافسة في إنتاج متوج معين بالزمن وتغير نوعيتها سلباً أو إيجاباً و بالتالي لا تنفصل تكلفتها عن حالتها عند استعمالها ، كما أنها تعتبر غير مرافقه مع مبدأ الحيطة للمحاسبة العامة